

الجريدة الرسمية  
للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الخميس ٢٠ ذو القعدة سنة ١٤٠٤ هـ . الموافق ١٦ آب سنة ١٩٨٤ م . المجلد ٣٢٥١

الفرس

صفحة

١٢٨٤

نظام رقم (٣٣) لسنة ١٩٨٤ نظام التبرعات المدرسية

١٢٨٧

اتفاق تجاري بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية العربية اليمنية

١٢٨٩

قرارات صادرة عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

مديرية المطابع السكوكية

مكتبة الملك

## نظام التبرعات المدرسية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٤/٨/٥

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٣٣) لسنة ١٩٨٤

### نظام التبرعات المدرسية

صادر بمقتضى المادتين (١٤) و (١١٧) من قانون التربية والتعليم رقم (١٦) لسنة ١٩٦٤

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام التبرعات المدرسية لسنة ١٩٨٤ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .  
المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

الوزارة : وزارة التربية والتعليم .

الوزير : وزير التربية والتعليم .

المدير : مدير التربية والتعليم في المحافظة او اللواء .

المؤسسة التعليمية : كل مدرسة او مركز تدريب حرثي او كلية مجتمع حكومية .

المادة ٣ - لغايات هذا النظام تشمل التبرعات المدرسية التبرعات التي تجمع من طلاب المؤسسات التعليمية الحكومية وفقا لاحكام هذا النظام كما تشمل الهبات والتبرعات التي تقدم لها .

المادة ٤ - أ - يقوم مدير المؤسسة التعليمية بجمع التبرعات المدرسية من الطلاب في مطلع كل عام دراسي على النحو التالي :-

١ - من كل طالب في الصفوف الابتدائية ( ثلاثة دنانير ) في السنة .

٢ - من كل طالب في الصفوف الاعدادية ( اربعة دنانير ) في السنة .

٣ - من كل طالب في الصفوف الثانوية الاعدادية والمهنية ومراكز التدريب الحرثي ( ستة دنانير ) في السنة .

٤ - من كل طالب في كلية المجتمع ( خمسة عشر ديناراً ) في السنة .

ب - للهيئة التدريسية في المدرسة الازامية او الثانوية او مركز التدريب الحرثي بقرار تصخذه باغلبية اعضائها اعفاء أي طالب فيها من دفع جزء من التبرعات المدرسية المقررة بمقتضى الفقرة (أ) من هذه المادة ، اذا رأت انه غير قادر على دفعه ، على ان لا تتجاوز نسبة الاعفاء في أي مدرسة خمسة في المائة او مركز تدريب حرثي ( ١٥ ٪ ) من مجموع المبالغ المقرر جمعها بمقتضى هذه المادة .

المادة ٥ - أ - يتسلم مدير المؤسسة التعليمية او من يفوضه بذلك من اعضاء الهيئة التدريسية فيها التبرعات المدرسية لقاء ايصالات رسمية ، وعليه ان يودع تلك التبرعات في البنك الذي يقدم سعراً أعلى من غيره للفائدة واما المراكز التي لا توجد فيها بنوك فتودع التبرعات المدرسية فيها لدى محاسب المالية في تلك المراكز .

ب - تقيد التبرعات المدرسية لكلية المجتمع المودعة لدى البنوك باسم مديرها بالإضافة الى وظيفته واما التبرعات المدرسية للمؤسسات التعليمية الأخرى فتقيد باسم المدير بالإضافة الى وظيفته .

المادة ٦ - أ - يحتفظ مدير المؤسسة التعليمية بدفتر صندوق خاص بالتبرعات المدرسية يثبت فيه تفاصيل المقبوضات والمدفوعات والرصيد لدى البنك أو محاسب المالية .

ب - على مدير المدرسة الثانوية أو الازامية أو مركز التدريب الحرثي تزويد مدير التربية والتعليم في محافظته بكشفين يبين في كل منهما الوضع المالي للتبرعات المدرسية الاول في نهاية الفصل الاول والثاني في نهاية العام الدراسي .

ج - على المدير ومدير كلية المجتمع تزويد الوزارة بكشفين يبين في كل منهما الوضع المالي للتبرعات المدرسية الاول في نهاية الفصل الاول والثاني في نهاية العام الدراسي .

د - تكون قيود التبرعات المدرسية خاضعة للتدقيق من قبل ديوان المحاسبة ومديرية التربية والتعليم .

المادة ٧ - أ - لكل من الاشخاص المنصوص عليهم فيما يلي الاحتفاظ بالمبالغ المبنية في ادناه من التبرعات المدرسية وذلك للاغراض المنصوص عليها في الفقرة ( ب ) من هذه المادة :-

١ - المعلم المنفرد عشرة دنانير

٢ - مدير المدرسة الازامية التي لا يزيد عدد المعلمين فيها خمسة وعشرون ديناراً عن خمسة معلمين .

٣ - مدير المدرسة الازامية التي يزيد عدد المعلمين فيها خمسون ديناراً عن خمسة معلمين .

٤ - مدير المدرسة الثانوية الاعدادية مائة دينار

٥ - مدير المدرسة الثانوية المهنية ومدير كلية المجتمع مائتا دينار

ب - ١ - لكل من الاشخاص المنصوص عليهم في الفقرة (أ) من هذه المادة شراء لوازم لا تزيد قيمتها عن المبلغ المصرح له بالاحتفاظ به وذلك بقرار يتخذ باجماع او باكثرية لجنة مؤلفة من مدير المؤسسة التعليمية ومعلمين اثنين يختارهما هو على ان يكون احدهما من خارج الاختصاص باللوازم المراد شراؤها واما المتبقي من المبلغ الذي يقل عدد اعضاء الهيئة التدريسية فيها عن ثلاثة معلمين فيكتفي بموافقة العدد الموجود منهم في المدرسة .

هكذا من الأصل





أ - تقوم الجهات المختصة في البلدين بإصدار إجازات الاستيراد اللازمة باسم كل من المراكزين .

ب - يقوم المركز التجاري بتشجيع الاتصالات بين المستوردين والمصدرين وعقد الصفقات التجارية .

ج - يسمح كل من البلدين بتحويل قيمة المنتجات المباعة فور ايداعها في البنوك المعنية بالعملة القابلة للتحويل كما يسمح كل جانب بتحويل صافي ارباح المركز التجاري المقام في بلده سنويا او التناش من العمليات التجارية بالعملة القابلة للتحويل .

د - يقوم كل جانب باتخاذ الاجراءات اللازمة لاقامة المركز التجاري الخاص به ويضع التعليمات اللازمة وفقا للقوانين والانظمة المرعية في كلا البلدين .

#### المادة السادسة

يعمل الطرفان على منح كافة التسهيلات اللازمة لمرور البضائع ووسائل نقلها عبر اراضيها .

#### المادة السابعة

تؤلف لجنة تجارية مشتركة من ممثلي الطرفين تجتمع دوريا بالتناوب وتكون مهامها على النحو التالي :-

أ - وضع خطة التبادل التجاري بين البلدين

ب - الاشراف على تطبيق هذا الاتفاق ومراجعة سير التبادل التجاري بين البلدين واتخاذ التوصيات الكفيلة بتنفيذ هذا التبادل

ج - معالجة الصعوبات التي قد تنشأ عند تطبيق هذا الاتفاق وطرق تنمية العلاقات الاقتصادية بين البلدين

#### المادة الثامنة

يخضع هذا الاتفاق للتصديق عليهما من الطرفين وفقا للقواعد القانونية المقررة في كل من البلدين ويصبح نافذا اعتبارا من تاريخ الاشعار بالمصادقة عليه من الطرفين ويبقى ساريا لمدة ثلاث سنوات يصدد تلقائيا لمدة ستة فستة ما لم يخطر احد الطرفين الطرف الآخر كتابة برغبة في اتمائه وذلك قبل انتهاء مدته السارية بثلاثة اشهر على الاقل .

واثباتا لما تقدم وقع هذا الاتفاق في عمان يوم السبت الموافق ٧/ تموز ١٩٨٤ من نسختين أصليتين باللغة العربية كلاهما معتمدة يحتفظ كل من الطرفين بواحدة منهما .

عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

عن حكومة الجمهورية العربية السورية

د. جبراد العناني

أحمد قالد بركسات

وزير الصناعة والتجارة والسياحة

وزير الاقتصاد والصناعة

#### قرار رقم ( ٧ ) لسنة ١٩٨٤

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابته المؤرخ في ١٨/٤/١٩٨٤ رقم ت ع ٣٨٦٤/١٠ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لاجل تفسير احكام نظام العلوات الفنية وعلالات الاختصاص المرحل للموظفين رقم ( ٢ ) لسنة ١٩٧٧ وبيان ما اذا كانت المدة التي يقضيها الموظف في بعثة دراسية او اجازة دراسية او دورة تدريبية تعتبر داخلة في مدة ممارسة المهنة لغايات تحديد فئة علالات الاختصاص التي يستحقها الموظف بمقتضى احكام هذا النظام ام انها لا تعتبر من مدة ممارسة المهنة .

وبعد الاطلاع على كتاب رئيس ديوان الموظفين الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٠/٤/١٩٨٤ وتديق النظام النظام المطلوب تفسيره يتبين :-

١ - ان المواد ٦ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ من النظام المطلوب تفسيره قد حددت الاسس التي يجب اخذها بعين الاعتبار عند تحديد فئة علالة الاختصاص التي يستحقها الموظف ومن ضمن هذه الاسس مدة ممارسة المهنة والاختصاص .

٢ - ان المادة الثالثة من نظام البعثات العلمية رقم ١١٥ لسنة ١٩٦٦ عرفت البعثة العلمية بأنها هي التي تكون ملتبها اربعة اشهر متصلة او اكثر وتكون غايتها اتمام الدراسة والحصول على درجة علمية او شهادة من احدى الجامعات او معاهد التعليم العالي او التخصص في بعض الفروع العلمية او التطبيق العملي في الوزارات والدوائر الحكومية او المؤسسات او المختبرات او المعامل او كسب مهارة او خبرة معينة او اطلاق على ناحية من نواحي المعرفة النظرية او التطبيقية او حضور مسابقات دراسية موسمية محددة .

٣ - ان المادة الثانية من نظام الدورات التدريبية رقم ( ٥ ) لسنة ١٩٨٣ عرفت الدورة بأنها التدريب الذي يجري للموظف لاكتساب معرفة او مهارة وتستمر لمدة تقل عن اربعة اشهر عن طريق برنامج محدد في مواضيع علمية او عملية او كليهما او بحضور ندوة او حلقة دراسية او لقاء علمي او القيام بزيارة او جولة استطلاعية او بما هو مماثل لاي مما ذكر وان المادة ١٣ منه توجب ان يصرف للموظف في دورة تدريبية راتبه الاساسي وعلواته ، اما الدورة التدريبية التي تبلغ مدتها اربعة اشهر فأكثر فتعتبر داخلة في مفهوم ( البعثة ) حسب التعريف الوارد في المادة الثالثة من نظام البعثات العلمية .

٤ - أن الفقرة ( ز ) من المادة الخامسة من قانون التقاعد المدني رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٩ حسبما عدلت بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٣ تنص على ان الخدمة التي يقضيها الموظف التابع للتقاعد في بعثة علمية تعتبر خدمة مقبولة للتقاعد سواء أكان ذلك براتب كامل او براتب مخفض او بلا راتب .



٥ - أن نظام الخدمة المدنية رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٦ الذي أوضح استحقاق الموظف للزيادة السنوية أو الترفيع لم يورد أي نص يوجب حجب الزيادة السنوية أو الترفيع عن الموظف خلال مدة بعثته

٦ - أن الفقرة (ز) من المادة الخامسة من قانون التقاعد كانت قبل تعديلها بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٣ تعتبر الاجازة الدراسية من الخدمات المقبولة للتقاعد إلا أن هذا القانون المعدل قد ألغى عبارة (في اجازة دراسية) الواردة في تلك الفقرة بحيث أصبحت الاجازة الدراسية غير معتبرة من الخدمات الفعلية المقبولة للتقاعد وقد استثنى التعديل من ذلك الاجازات الدراسية التي تمت الموافقة عليها قبل تاريخ التعديل كما هو واضح من المادة الثالثة من القانون المعدل .

٧ - أن المادة ٩٥ من نظام الخدمة المدنية المشار اليه آنفاً حسبما عدلت بالنظام رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن الاجازة الدراسية لا تعتبر جزءاً من خدمته الفعلية لأغراض التقاعد . ويستفاد من هذه النصوص أن المشرع اعتبر المدة التي يقضيها الموظف في البعثة جزءاً من خدماته الفعلية والمدة التي يقضيها الموظف في الدورة التدريبية تعتبر ايضاً جزءاً من خدماته الفعلية . أما الاجازة الدراسية فإنها على ضوء النصوص المتعلقة بها المبينة أعلاه لا تعتبر جزءاً من خدمات الموظف الفعلية باستثناء الاجازات الدراسية السابقة لتاريخ ١٩٧٢/١٠/١ وهو تاريخ نفاذ النظام رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٢ المعدل للمادة ٩٥ من نظام الخدمة المدنية .

وعليه فإننا نقرر أن المدة التي يقضيها الموظف في البعثة أو في دورة تدريبية في حقل اختصاصه تعتبر جزءاً من الخدمة الفعلية لأغراض الحصول على علاوة الاختصاص .

أما الاجازة الدراسية فلا تعتبر كذلك مع مراعاة الاستثناء المبين آنفاً .

قرار اصدر بتاريخ ٢٦ رمضان سنة ١٤٠٤ هـ الموافق ١٩٨٤/٦/٢٦ م .

مضو مضو بحكمة التمييز صلاح ارشيدات	مضو الرئيس الثاني لحكمة التمييز نجيب الرشدان	رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين الرئيس الاول لحكمة التمييز موسى المسكات
مضو مندوب ديوان الموظفين علي الشبيخ	مضو رئيس ديوان التشريع برئاسة الوزراء عيسى طرابلس	

### قرار رقم (٨) لسنة ١٩٨٤

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بموجب كتابه المؤرخ ١٨/٦/١٤٠٤ هـ الموافق ١٩٨٤/٣/٢٠ م وعمل بالفقرة الاولى من المادة (١٢٣) من الدستور اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لاجل تفسير المادة العاشرة من نظام صندوق الادخار لموظفي الحكومة غير المعنفين رقم (٩٣) لسنة ١٩٧٥ وبيان ما اذا كانت استحقاقات الموظف من صندوق الادخار الناتجة عن اشتراكه ومساهمة الدائرة لحسابه في هذا الصندوق يجوز حجزها لقاء الدين المترتب بدمته للحكومة ام ان ذلك غير جائز اعمالاً للمنع الوارد في هذه المادة ، وهل ان هذه الاستحقاقات تدخل في مفهوم كلمة (الراتب) بالمعنى القانوني .

وبعد الاطلاع على كتاب وزير المالية الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ٨٤/٣/٧ وكتاب رئيس الوزراء الموجه لوزير العدل بتاريخ ١٩٨٤/٣/١٧ وتدقيق النصوص القانونية يتبين مايلي :-

١ - ان المادة العاشرة من نظام صندوق الادخار المطلوب تفسيرها تنص على انه لا يجوز في أي حال من الاحوال ان تحول او تنقل لشخص آخر المبالغ المدوعة في الصندوق لحساب أي مشترك أو المبالغ التي ساهمت بها الدائرة او المؤسسة لحسابه أو الحجز عليها ابقاءً للدين او ادعاء مهما كان نوعه .

٢ - ان المادة الثانية منه نصت على ان احكام هذا النظام تشمل الشخص الذي يعين براتب مقطوع او في وظيفة غير مصنفة بدرجة بجدول تشكيلات الوظائف او في موازنات وجداول تشكيلات الدوائر والمؤسسات التي يقرر مجلس الوزراء سريان احكام هذا النظام عليها بما في ذلك الموظف بعقد .

٣ - ان المادة (٨٥) من قانون اصول المحاكمات الحقوقية رقم (٤٢) لسنة (١٩٥٢) اجازت حجز اموال المدعي عليه المنقولة وغير المنقولة وامواله الموجودة بمجازة شخص آخر .

وان المادة (٨٦) من هذا القانون قد عدت الاموال التي لا يجوز الحجز عليها وليس من بينها استحقاقات الموظف في صندوق الادخار .

٤ - ان المادة (٤٣) من قانون الاجراء رقم (٣١) لسنة ١٩٥٢ اجازت للمحكوم له ان يطلب حجز نفود المحكوم عليه الموجودة في يده او في يد شخص ثالث وامواله المنقولة وغير المنقولة .

وان للمادتين (٦١ و ٦٠) من هذا القانون لا تجيزان حجز الاشياء المبينة فيها وليس من بينها استحقاقات الموظف في صندوق الادخار .

هـ - ان المادة (١٣) من قانون تحصيل الاموال الاميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ قد حددت الاموال المستثناة من الحجز ولم يكن استحقاق الموظف في صندوق الادخار من بينها .

ويستفاد من ذلك ان القاعدة القانونية التي قررها المشرع لا تجيز حجز اموال المدين المحددة في المواد (٨٦) و ٦٠ و ١٣ المشار اليها آنفا وما عدا ذلك فانه من الجائز حجزه .

وحيث انه لا يجوز تعديل احكام القانون الا بقانون مثله وليس بنظام .

فان ما ينبغي على ذلك أن ما ورد في المادة العاشرة من نظام صندوق الادخار المطلوب تفسيرها من منع حجز استحقاقات الموظف في صندوق الادخار لقاء الديون المترتبة بنعته لا يجوز العمل به لتعارضها مع احكام القوانين سالفه الذكر . وبالتالي فانه من الجائز الحجز على هذه الاستحقاقات استيفاء للدين المترتب على الموظف وذلك اذا اصبحت هذه المبالغ مستحقة للموظف .

اما فيما يتعلق بمفهوم كلمة (الراتب) فنجد ان نظام الادخار المشار اليه آنفا ذكر في فقره (أ) من المادة الخامسة منه ان راتب الموظف الخاضع لاحكام هذا النظام هو الراتب الاساسي .

كما ان نظام الخدمة المدنية الذي تسري احكامه على المشتركين في صندوق الادخار عرف الراتب بأنه الراتب الاساسي للموظف ولم يرد في القانونين المذكورين آنفا تعريف للراتب يخالف التعريف الوارد في هذين النظامين . ولهذا فان استحقاقات الموظف في صندوق الادخار لا تدخل في مفهوم الراتب .

هذا ما نقرره في تفسير النص المطلوب تفسيره .

قراراً صدر بتاريخ ٢٦ رمضان سنة ١٤٠٤ هـ الموافق ١٩٨٤/٦/٢٦ م

مضو مضو بحكمة التمييز صلاح ارشيدات	مضو الرئيس الثاني لحكمة التمييز نجيب الرشيدان	رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين الرئيس الاول لحكمة التمييز موسى السالك
مضو لنذوب وزارة المالية صهي الحسن	مضو رئيس ديوان التشريع برئاسة الوزراء عيسى طرابلس	

### قرار رقم (٩) لسنة ١٩٨٤

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ في ٢٨/٨/١٤٠٤ هـ الموافق ١٩٨٤/٥/٢٩ م وعملاً بالفقرة الاولى من المادة ١٢٣ من الدستور اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لاجل تفسير المادة ٣٣ من نظام المعاشات رقم ١١٥ لسنة ١٩٦٦ حسبما عدلت بالنظام رقم (١٦٣) لسنة ١٩٦٦ وبيان ما هي العلاوات التي يجب ان يصرف للموظف المبعوث جزء منها وفق الاسس المبينة في البندين ١ و ٢ من الفقرة (أ) من هذه المادة .

وبعد الاطلاع على كتاب وزير التربية والتعليم الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٣/٤/١٩٨٣ وكتاب رئيس الوزراء الموجه لوزير العدل بتاريخ ٢٩/٥/١٩٨٤ وتدقيق النصوص القانونية نجد :

١ - ان المادة ٣٣ من نظام المعاشات رقم ١١٥ لسنة ١٩٦٦ قبل تعديلها كانت تنص على ما يلي : (مع مراعاة احكام المادتين ١٦ و ٣٤ من هذا النظام) :

أ - اذا كان المبعوث موظفاً فيصرف له من مخصصات وظيفته جزء من راتبه وجزء من علاواته (باستثناء علاوة غلاء المعيشة الماثلة التي تصرف له كاملة) وفق الاسس التالية :

١ - يصرف له نصف راتبه وعلاواته اذا كان اعزياً .

٢ - يصرف له ثلاثة ارباع راتبه وعلاواته اذا كان متزوجاً .

٣ - اذا كان المبعوث اثني فيصرف لها نصف راتبها فقط سواء اكانت متزوجة او غير متزوجة .

ب - يشترط لغايات الفقرة السابقة ان لا تزيد مدة البعثة على سنتين شمسيين كاملتين فاذا زادت مدة البعثة على سنتين فلا تدفع للمبعوث اية رواتب او علاوات عن المدة الزائدة سواء أجددت ام مدت ام لم تجدد او لم تجدد .

٢ - ان النظام رقم ١٦٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل لنظام المعاشات العلمية قد ابقى على نص المادة ٣٣ المطلوب تفسيرها غير انه اضاف الى آخر الفقرة (أ) منها فقرة رابعة بالنص التالي :

٤ - واذا كان المبعوث طبيباً او طبيب اسنان او طبيبياً بيطرياً او صيدلياً او مهندساً او مهندساً زراعياً او اي موظف آخر يستوفي علاوة ويشمله نظام العلاوات الفنية فتقتصر نسبة العلاوة التي تصرف له بمقتضى البندين ١ و ٢ من هذه الفقرة على العلاوة الفنية دون غيرها من العلاوات .

ويستفاد من هذه النصوص ان المادة ٣٣ قبل تعديلها كانت توجب ان يصرف لاي موظف مبعوث جزءاً من راتبه وجزءاً من علاواته وفق الاسس المبينة في البندين ٢ و ٣ من الفقرة (أ) من هذه المادة ؟